

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/SBSTTA/16/15
15 February 2012

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي



الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية

الاجتماع السادس عشر

مونتريال، 30 أبريل/نيسان – 5 مايو/أيار 2012

البند 12 من جدول الأعمال المؤقت*

التدابير الحافزة (المادة 11)

تقرير مرحلي عن الأنشطة التي أجريت من جانب الأطراف والحكومات الأخرى والمنظمات والمبادرات ذات الصلة
والأمين التنفيذي

تحليل المعلومات المتلقاة

مذكرة من الأمين التنفيذي

موجز تنفيذي

تستعرض هذه الوثيقة وتحلل المعلومات المقدّمة من الأطراف والحكومات الأخرى والمنظمات الدولية والمبادرات ذات الصلة عن التقدّم المحرز والصعوبات المصادفة والدروس المستفادة في تنفيذ العمل المحدد في المقرر X/44 بشأن التدابير الحافزة المتعلقة بإنشاء آلية لحساب قيم التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في عملية صنع القرار (وفقاً للهدف 2 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي في الخطة الاستراتيجية)؛ وإزالة الحوافز الضارة أو التخفيف منها، وتعزيز التدابير الحافزة الإيجابية (وفقاً للهدف 3 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي)؛ وتنفيذ أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة (الهدف 4 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي). وجاري توزيع جميع المعلومات المتلقاة في وثيقة معلومات UNEP/CBD/SBSTTA/16/INF/36.

وفيما يتعلق بآليات حساب قيم التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في عملية صنع القرار، يبدو أن الأطراف المبلّغة تحقق تقدماً على صعيد دمج قيم التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في الاستراتيجيات الوطنية للتنوع البيولوجي أو وثائق تخطيط السياسات المماثلة؛ بيد أنه لا يوجد سوى القليل من المعلومات المتوفرة حول التقدم المحرز على صعيد دمج التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية في عمليات صنع القرار والتخطيط اليومية وفي نظم الإبلاغ. وفضلاً عن ذلك، يبدو أن ثمة اهتمام كبير بين الأطراف لإجراء دراسات وطنية بشأن اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، في حين لا يزال إعدادها في مراحلها الأولى بوجه عام. ويضطلع عدد من المنظمات والمبادرات الدولية بإجراء أعمال مهمة، تتراوح بين تيسير هذه الدراسات وتقديم الدعم التقني وبناء القدرات، من أجل دعم الأطراف فيما تبذله من جهود.

ويبدو التقدم مختلطاً فيما يتعلق بإزالة الحوافز الضارة بالتنوع البيولوجي أو التخفيف منها، حيث لا تزال الأطراف المبلّغة في مراحل العمل الأولى بوجه عام. فقد أبلغ عدد من الأطراف بأنه التزم بتحليل السياسات العامة بغية تحديد الحوافز السلبية وتحديد خيارات إزالتها أو التخلص منها تدريجياً أو إصلاحها. وعمد بعض الأطراف بالفعل إلى إجراء هذه التحليلات، سواءً بشكل شامل أو في قطاعات محددة. بيد أن النجاح المبلغ به في إزالة الحوافز الضارة بالفعل أو التخلص منها تدريجياً أو إصلاحها يبدو محدوداً، إذ لم يتم الإبلاغ سوى عن حالات نجاح قليلة في الآونة الأخيرة.

ويبدو أن الأطراف والحكومات الأخرى المبلغة أكثر تقدماً بصورة ملحوظة في تشجيع التدابير الحافزة الإيجابية، حيث تحيل جميع المساهمات المقدّمة تقريباً إلى طائفة واسعة من برامج الحوافز القائمة. ولم تُشر سوى مساهمة واحدة، وفقاً للهدف 3 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، إلى الصلة بين إزالة الحوافز الضارة، بما في ذلك الإعانات، أو التخلص منها تدريجياً أو إصلاحها وبين تشجيع الحوافز الإيجابية. وأبلغ عدد من المنظمات والمبادرات الدولية بالأنشطة الحديثة التي تدعم تشجيع أنواع معينة من التدابير الحافزة الإيجابية.

وأشارت الأطراف المبلغة إلى طائفة من الأنشطة الملموسة التي ترمي إلى تنفيذ الاستهلاك والإنتاج المستدامين، بما في ذلك سياسات التوريد المراعي للبيئة، ربما في سياق الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين أو سياسات التوريد المراعي للبيئة. وتتراوح هذه الأنشطة بين تقديم الإرشادات وإسداء المشورة المهنية وتوفير الدعم البحثي لتحليل دورة الحياة واختبار المنتجات الاستهلاكية.

التوصية المقترحة

قد تود الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في التوصية بأن:

يعتمد مؤتمر الأطراف في اجتماعه الحادي عشر مقررأ على غرار ما يلي:

إن مؤتمر الأطراف

1- يحيط علماً بالتقدم الذي أبلغت به الأطراف والحكومات الأخرى في تنفيذ المقرر X/44، بما يسهم في ترجمة الأهداف 2 و3 و4 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي في إطار الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 إلى عملية تخطيط للسياسات وتدابير السياسات على المستوى الوطني؛

2- ويرحب بالجهود الحالية التي يبذلها عدد من الأطراف لإعداد دراسات وطنية عن اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، ويشجع الأطراف والحكومات الأخرى على النظر أيضاً، حسب الاقتضاء، في إعداد هذه الدراسات بهدف الاستفادة من نتائج الدراسات الدولية بشأن اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي وتحديد الآليات والتدابير الرامية إلى دمج قيم التنوع البيولوجي في السياسات والبرامج وعمليات التخطيط الوطنية والمحلية ذات الصلة، إضافة إلى نظم الإبلاغ، بأسلوب مكيف ليتناسب مع الظروف الوطنية؛

3- ويركز الحاجة إلى دمج نتائج هذه الدراسات في تصميم السياسة الوطنية وتنفيذها بطريقة منهجية ومتسقة، ويدعو الأطراف والحكومات الأخرى التي تخطط لإجراء دراسات وطنية حول اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي إلى كفاءة الدعم المتبادل بين هذه الدراسات والنسخة المنقحة للاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي الوطنية وخطط عملها؛

4- ويسلم بما أُجري بالفعل من عمل تحليلي هائل بشأن الحوافز الضارة، مثل العمل التحليلي الذي أُجري فيما يتعلق بالإعانات الضارة بيئياً التي تقدمها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والتوصيات التي أعدت بشأنه، إضافة إلى الدراسات الوطنية الحالية المتعلقة بالحوافز الضارة بما في ذلك الإعانات.

(أ) يؤكد أن إجراء دراسات لتحديد الحوافز الضارة بالتنوع البيولوجي، بما في ذلك الإعانات، لا ينبغي أن يعطل اتخاذ تدابير أنية على مستوى السياسات في الحالات التي تكون فيها الحوافز المرشحة لإزالتها أو التخلص منها تدريجياً أو إصلاحها معروفة بالفعل؛

(ب) يحث الأطراف والحكومات الأخرى على منح الأولوية لاتخاذ تدابير في هذه الحالات تتمثل في إزالتها أو البدء في التخلص منها تدريجياً أو إصلاحها بصورة أنية؛

(ج) يحث الأطراف والحكومات الأخرى على اغتنام الفرصة لإزالة الحوافز الضارة، بما في ذلك الإعانات، أو التخلص منها تدريجياً أو إصلاحها، التي تنشأ داخل دورات استعراض السياسات القطاعية القائمة، على المستويين الوطني والإقليمي على حد سواء؛

5- وإن يدرك أن من شأن إزالة الحوافز الضارة بالتنوع البيولوجي، بما في ذلك الإعانات، أو التخلص منها تدريجياً أو إصلاحها أن يزيد من فعالية التدابير الحافزة الإيجابية لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام و/أو خفض تكلفتها، يدعو الأطراف والحكومات الأخرى إلى مراعاة الصلات بين إزالة الحوافز الضارة، بما في ذلك الإعانات، أو التخلص منها تدريجياً أو إصلاحها في عملية تخطيط سياساتها، وتشجيع اتخاذ تدابير حافزة إيجابية لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، بما في ذلك في استراتيجيتها الوطنية المنقحة للتنوع البيولوجي وخطط عملها؛

6- يشجع الأطراف والحكومات الأخرى على النظر، وفقاً لأهداف الاستراتيجية الوطنية المنقحة للتنوع البيولوجي وخطط عملها، في إدراج معايير محددة للتنوع البيولوجي في الخطط الوطنية للتوريد المراعي للبيئية والاستراتيجيات الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين وأطر التخطيط المماثلة، كمساهمة في تنفيذ الهدف 4 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي في إطار الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020؛

7- يلاحظ مع التقدير دعم المنظمات والمبادرات الدولية، بما في ذلك الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وشركته العالمية لحساب الثروة وتقييم خدمات النظام الإيكولوجي (WAVES) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة ومشروع رأس المال الطبيعي ومركز هيلمهولتز للبحوث البيئية، للجهود المبذولة على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية في تحديد الحوافز السلبية أو إزالتها أو التخفيف من أثارها في تعزيز الحوافز الإيجابية لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، وفي تقدير قيم التنوع البيولوجي وخدمات النظم البيئية المصاحبة وتعميمها، ويدعو هذه الكيانات وغيرها من المنظمات والمبادرات ذات الصلة إلى مواصلة تكثيف هذا العمل؛

8- ويطلب إلى الأمين التنفيذي، بغية دعم التقدم المحرز في سبيل تحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، ولا سيما الأهداف 2 و3 و4، أن:

(أ) يواصل تعاونه مع المنظمات والمبادرات ذات الصلة وتعزيز هذا التعاون، بغية حفز ودعم وتيسير المزيد من العمل في مجال تحديد الحوافز السلبية أو إزالتها أو التخفيف من أثارها، وفي تعزيز الحوافز الإيجابية لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، وفي تقدير قيم التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية المصاحبة وتعميمها؛

(ب) يواصل عقد حلقات عمل إقليمية لبناء القدرات بالتعاون مع المنظمات والمبادرات ذات الصلة، بمشاركة خبراء ذوي صلة من وزارات المالية والتخطيط حسب الاقتضاء، لدعم البلدان في الاستفادة من نتائج الدراسات التي أجرتها مبادرة اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، وفي دمج قيم التنوع البيولوجي في السياسات والبرامج وعمليات التخطيط الوطنية والمحلية ذات الصلة؛

(ج) يعمل مع المنظمات والمبادرات ذات الصلة ومنظمات التمويل الثنائية والمتعددة الأطراف على استكشاف خيارات لتوفير الدعم التقني وبناء القدرات في الأجل الأطول بشأن منهجيات التقييم ودمج قيم التنوع البيولوجي في السياسات والبرامج وعمليات التخطيط الوطنية والمحلية ذات الصلة.

أولاً- مقدّمة

1- دعا مؤتمر الأطراف، في الفقرة 15 من المقرر X/44 المتعلق بالتدابير الحافزة، الأطراف والحكومات الأخرى والمنظمات والمبادرات ذات الصلة إلى إبلاغ الأمين التنفيذي بالتقدم المحرز والصعوبات المصادفة في تنفيذ العمل المحدد في هذا المقرر والدروس المستفادة منه، فيما يتصل بإزالة الحوافز السلبية أو التخفيف من آثارها وتعزيز التدابير الحافزة الإيجابية وتقدير قيم التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. وطلب المؤتمر، في الفقرة 16 من نفس المقرر، إلى الأمين التنفيذي اتخاذ عدة إجراءات من بينها تجميع المعلومات المقدّمة وتحليلها وإعداد تقرير مرحلي لنظر الهيئة الفرعية قبل الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف.

2- وفضلاً عن الدعوة والطلب المذكورين، أرسل الأمين التنفيذي الإخطار SCBD/SEL/ML/GD/74510 (2011-204) المؤرخ 18 يناير/كانون الثاني 2011، يدعو فيه الأطراف والحكومات الأخرى والمنظمات والمبادرات ذات الصلة إلى تقديم معلومات بشأن الأنشطة المحددة في المقرر X/44، حسب الاقتضاء وفي موعد أقصاه 5 يناير/كانون الثاني 2012. وأرسل إخطاراً تذكيرياً في هذا الصدد في 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2011.

3- وأرسلت فيما بعد مساهمات من إكوادور ومن الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك معلومات من بعض دوله الأعضاء (فرنسا وفنلندا وإسبانيا)، ومن الهند والمملكة المتحدة كذلك. وأرسلت مساهمة من الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً. ويمكن الاطلاع على قائمة كاملة بالمساهمات على الموقع الإلكتروني www.cbd.int (تحت البرامج - التجارة والاقتصاد والتدابير الحافزة - التقدم المحرز).

4- وأرسلت كذلك معلومات بشأن الأنشطة ذات الصلة من المنظمات والمبادرات التالية: الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (يونيب) والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الدولي لحفظ البيئة ومشروع رأس المال الطبيعي ومركز هيلمهولتز للبحوث البيئية.

5- وأُتيحت نسخة أولى من هذه الوثيقة لاستعراض الأقران، وأُعرب عن خالص التقدير لكل من حكومة نيوزيلندا والآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومشروع رأس المال الطبيعي على التعليقات التي أدلى بها.

6- وتعمل هذه الوثيقة على تحليل المعلومات الواردة وتُقدِّم توصيات محتملة لنظر الهيئة الفرعية. ويمكن الاطلاع على تجميع للمعلومات المتلقاة في الوثيقة UNEP/CBD/SBSTTA/16/12/INF/36. ويجري تناول عدد محدود من المساهمات المتلقاة في النتائج العامة الواردة في القسم الرابع أدناه.

ثانياً- التحليل

تنفيذ الهدف 2 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي: آليات حساب قيم التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في عملية صنع القرار

7- دعت الفقرة 6 من المقرر X/44 الأطراف والحكومات الأخرى، وفقاً لتشريعاتها الوطنية، إلى اتخاذ تدابير وإنشاء آليات أو تعزيزها بغية حساب قيم التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في عملية صنع القرار في القطاعين العام والخاص، بطرق منها تنقيح وتحديث الاستراتيجيات الوطنية للتنوع البيولوجي وخطط عملها من أجل زيادة إشراك القطاعات المختلفة التابعة للقطاعين الحكومي والخاص. ودعت الفقرة ذاتها الأطراف والحكومات الأخرى إلى النظر أيضاً في إجراء دراسات على المستوى الوطني، حسب الاقتضاء، تماثل الدراسات التي سلّفت الإشارة إليها.

8- وبذلك، تسهم الأطراف والحكومات الأخرى في تنفيذ الهدف 2 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي الذي يرمي إلى دمج قيم التنوع البيولوجي في استراتيجيات التنمية والحد من الفقر وعمليات التخطيط على المستويين الوطني والمحلي بحلول عام 2020 على أقصى تقدير، ودمجها في نظم المحاسبة، حسب الاقتضاء، والإبلاغ على المستوى الوطني. ويحث مؤتمر الأطراف، في الفقرة 3(ج) من المقرر X/2، الأطراف والحكومات الأخرى على استعراض استراتيجياتها الوطنية للتنوع البيولوجي وخطط عملها، وتحديثها وتنقيحها حسب الاقتضاء، بما يتفق مع الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020.

9- وأبلغ الاتحاد الأوروبي إضافة إلى فرنسا وإسبانيا والمملكة المتحدة باعتماد استراتيجيات وطنية للتنوع البيولوجي أو وثائق تخطيط سياسات مماثلة في الأونة الأخيرة، مع الإشارة إلى الأهداف والأنشطة المزمعة الواردة فيها والمتعلقة بدمج قيم التنوع البيولوجي:

(أ) الاستراتيجية الأوروبية للتنوع البيولوجي "تأمين حياتنا، رأسمانا الطبيعي: استراتيجية للاتحاد الأوروبي بشأن التنوع البيولوجي حتى عام 2020"؛

(ب) الاستراتيجية الجديدة للتنوع البيولوجي في فرنسا، التي اعتمدت في مايو/أيار 2011؛

(ج) الخطة الاستراتيجية للتراث الطبيعي والتنوع البيولوجي في إسبانيا للفترة 2011-2017، التي اعتمدت في أيلول/سبتمبر 2011؛

(د) الخطط البحرية الجاري إعدادها في جميع أنحاء المملكة المتحدة، واستراتيجية استخدام الأراضي في اسكتلندا، إلى جانب خطة عمل النهج القائم على النظم الإيكولوجية الخاصة بإدارة البيئة والغذاء والشؤون الريفية (defra).

9- وتشير الاستراتيجيات ووثائق التخطيط الأخرى إلى السياسات القطاعية الرئيسية التي ينبغي دمج التنوع البيولوجي فيها، مثل الزراعة والحراجة ومصايد الأسماك في حالة الاستراتيجية الأوروبية.

10- وبالنسبة للدراسات الوطنية المتعلقة باقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، تشير المعلومات الواردة، بما في ذلك المعلومات المتلقاة من مكتب مبادرة اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى أن ثمة اهتمام كبير بين الأطراف لإجراء مثل هذه الدراسات. فتجرى بالفعل عمليات تقييم لنظم بيئية رئيسية في البلدين المبلّغين (إسبانيا والمملكة المتحدة)، تكملها دراسات للتقييم الاقتصادي على المستويين دون الوطني (المملكة المتحدة) والوطني (إسبانيا).

11- ويبدو أن إعداد هذه الدراسات لا يزال في مراحله الأولى بوجه عام بين تلك الأطراف التي شرعت بالفعل في إجراء أنشطة ملموسة في إعداد دراسات وطنية عن اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، وإن ظهر بعض الأطراف في مرحلة أكثر تقدماً. ومن الصعب بوجه عام توفير معلومات شاملة ومحدّثة عن هذه التطورات، نظراً للطبيعة الدينامية التي تتسم بها.

12- وفي حين تشير المملكة المتحدة إلى دراسة حديثة تجرى حالياً لتقييم فوائد خطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، فإن معظم المساهمات لا تقدم معلومات عن كيفية ارتباط الدراسات الوطنية المزمعة عن اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي باستعراض وتنفيذ استراتيجية التنوع البيولوجي الوطنية وخطط عملها. ولضمان دمج نتائج الدراسات في عملية السياسات بأسلوب منهجي وترجمتها إلى تدابير على مستوى السياسات، يبدو أنه من المهم ضمان الدعم المتبادل بين هذه الدراسات وبين الاستراتيجية الوطنية المنقّحة للتنوع البيولوجي وخطط عملها.

13- وختاماً، يبدو أن الأطراف المبلّغة تحرز تقدماً في دمج قيم التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في الاستراتيجيات الوطنية للتنوع البيولوجي أو وثائق تخطيط السياسات المماثلة. وتشير استراتيجيات البلدان المبلّغة إلى أنشطة وقطاعات اقتصادية محددة ينبغي التركيز عليها في عملية تعميم التنوع البيولوجي. ومع ذلك، لم تقدّم سوى معلومات قليلة نسبياً عن التقدم المحرز في سبيل دمج التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية في عملية صنع القرار وعمليات التخطيط اليومية، بما في ذلك دمجها في أدوات دعم صنع القرار ذات الصلة ونظم الإبلاغ على غرار نظام المحاسبة الوطنية. ولا تشير سوى مساهمة واحدة (من المملكة المتحدة) إلى اتخاذ تدابير ملموسة في هذا الصدد بالفعل، مثل تصميم إرشادات حكومية رسمية بشأن تقييم البيئة الطبيعية في عمليات التقييم الاقتصادية أو إنشاء حسابات رأس المال الطبيعي.

14- وأبلغ عدد من المنظمات والمبادرات الدولية عن إجراء أنشطة ذات صلة لدعم البلدان في تقييم التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية ودمج هذه القيم في السياسات وعمليات التخطيط وصنع القرار. وتشمل هذه الأنشطة ما يلي:

(أ) أنشطة مكتب مبادرة اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي تهدف إلى تيسير إعداد الدراسات الوطنية المتعلقة باقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي وتنظيم عدد من حلقات عمل بناء القدرات بشأنها على المستويين الوطني ودون الإقليمي؛

(ب) الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة لخمس بلدان نامية (شيلي وجنوب أفريقيا وترينيداد وتوباغو وفيتنام) من أجل تحسين دمج تقدير النظم الإيكولوجية وإعداد السيناريوهات والتقييم الاقتصادي لخدمات النظم الإيكولوجية في تخطيط التنمية المستدامة على المستوى الوطني، من خلال مشروع خدمات النظم الإيكولوجية (Proecoserv) التابع له؛

(ج) دراسات التقييم الاقتصادي التي دعمتها الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بالفعل في عدد من البلدان، إلى جانب العمل المفاهيمي الجاري لتصميم منهجية لتقدير قيمة موارد الأراضي وخدمات النظم الإيكولوجية، من خلال الاتحاد التابع للآلية والمعني بخيارات الاستخدام المستدام للأراضي؛

(د) التقدم الذي أحرزته الشراكة العالمية لحساب الثروة وتقييم خدمات التنوع البيولوجي (WAVES) التي يقودها البنك الدولي لتعزيز المحاسبة البيئية، بما في ذلك التركيز على قيمة رأس المال الطبيعي، في عدد من البلدان الرائدة (بوتسوانا وكولومبيا وكوستاريكا ومدغشقر والفلبين)؛

(هـ) الأنشطة المدعومة من مشروع رأس المال الطبيعي التابع لجامعة ستانفورد والصندوق العالمي للطبيعة ومنظمة حفظ الطبيعة وجامعة منيسوتا في عدد من البلدان الرائدة لاستخدام برمجته InVEST لوضع خرائط لخدمات النظم الإيكولوجية وقياسها وتقييمها، بأسلوب واضح مكانيًا، في النظم البحرية والأرضية ونظم المياه العذبة بغية دعم عملية صنع القرار في سياقات مختلفة، بما في ذلك: مدفوعات خدمات النظم الإيكولوجية والتخطيط المكاني ومنح تصاريح التنمية وتخطيط التكيف مع تغير المناخ.

تنفيذ الهدف 3 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي: الجهود المبذولة في سبيل التصدي بهمة للحوافز الضارة القائمة وتشجيع التدابير الحافزة الإيجابية

15- حث مؤتمر الأطراف، في الفقرة 9 من المقرر X/44، الأطراف والحكومات الأخرى على وضع جهودها الرامية إلى التحديد النشط للحوافز الضارة القائمة أو إزالتها أو التخلص منها تدريجياً أو إصلاحها على رأس أولوياتها وزيادتها بصورة كبيرة بغية خفض أو تجنب الآثار السلبية الناجمة عن الحوافز الضارة للقطاعات التي يمكن أن تؤثر على التنوع البيولوجي، مع الأخذ في الاعتبار الهدف 3 للخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، مع الإقرار بأن ذلك سيتطلب إجراء تحليلات دقيقة للبيانات المتاحة وتعزيز الشفافية، من خلال تطبيق آليات اتصال مستمرة وشفافة، عن كميات الحوافز السلبية المقدمة وتوزيعها، والتبعات التي تترتب على القيام بذلك، بما في ذلك على سبل عيش المجتمعات الأصلية والمحلية.

16- وشجع المؤتمر، في الفقرة 10 من المقرر X/44، الأطراف والحكومات الأخرى على النهوض بإعداد تدابير حافزة إيجابية وتنفيذها، في جميع القطاعات الاقتصادية الرئيسية، لأغراض حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام بحيث تتسم بالفعالية والشفافية وحسن التوجيه ورصدها على نحو ملائم وأن تتميز بفعاليتها من حيث التكلفة إلى جانب تشبيها وانسجامها مع الاتفاقية وغيرها من الالتزامات الدولية ذات الصلة، وألا تتسبب في إنتاج حوافز سلبية. وشجع المؤتمر، وفقاً للفقرة 12 من نفس المقرر، الأطراف والحكومات الأخرى على الاشتراك مع الأعمال التجارية والمشروعات عند تصميم التدابير الحافزة الإيجابية وتنفيذها لأغراض حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام.

17- وبذلك، تسهم الأطراف والحكومات الأخرى في تنفيذ الهدف 3 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي الذي يرمي إلى إزالة الحوافز الضارة بالتنوع البيولوجي، بما في ذلك الإعانات، أو التخلص منها تدريجياً أو إصلاحها بحلول عام 2020 على أقصى تقدير، بغية الحد من الآثار السلبية أو تلافيها، وإعداد حوافز إيجابية وتطبيقها لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، بما يتماشى وينسجم مع الاتفاقية وغيرها من الالتزامات الدولية ذات الصلة، مع الأخذ في الاعتبار الظروف الاجتماعية-الاقتصادية الوطنية.

التصدي للحوافز الضارة، بما في ذلك الإعانات

18- أبلغت الأطراف الخمسة (الاتحاد الأوروبي وفرنسا والهند وإسبانيا والمملكة المتحدة) عن تصديها للحوافز الضارة، بما في ذلك الإعانات. وأشار الاتحاد الأوروبي إلى الأنشطة المزمعة ذات الصلة الواردة في استراتيجية التنوع البيولوجي 2011-2020 والتي تناقشها الدول الأطراف حالياً. وأسند مجلس البيئة مؤخراً إلى المفوضية الأوروبية مهمة وضع معايير لتحديد الإعانات الضارة بالتنوع البيولوجي على مستوى الاتحاد الأوروبي وإعداد خارطة طريق لإزالتها أو التخلص منها تدريجياً أو إصلاحها بحلول عام 2020.

19- وقدمت كل من فرنسا والهند والمملكة المتحدة معلومات تحليلية ملموسة مستقاة من الدراسات التي تم استكمالها:

(أ) فقدت فرنسا تحليلاً شاملاً للآثار الضارة التي يمكن أن تترتب على الإعانات أو الإنفاق العام التي تسهم في الأسباب الجذرية المحددة لتدهور التنوع البيولوجي، وهي: (1) تدمير الموائل أو تدهورها؛ (2) والاستخدام المفرط للموارد الطبيعية المتجددة (التربة، الأسماك، المياه)؛ (3) والتلوث؛ (4) والأنواع الدخيلة التوسعية؛ (5) وتغير

المناخ. وتحدد هذه الدراسة أيضاً خيارات إزالة أوجه الإنفاق العام الضارة المحددة أو التخلص منها تدريجياً أو إصلاحها؛

(ب) ولخصت الهند التحليلات التي أجريت للآثار المحتملة للإعانات الرئيسية على النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، مثل: دعم أسعار الأغذية والمحاصيل؛ ودعم الأسمدة؛ ودعم الري؛ ودعم الطاقة؛

(ج) ويشير الكتاب الأبيض للمملكة المتحدة بشأن المياه إلى أوجه قصور وحوافز سلبية في إطار نظامها الحالي لاستخراج المياه؛

20- وأبلغت فرنسا والمملكة المتحدة كذلك عن أنشطة إصلاح ملموسة أجريت نتيجة لهذه الدراسات، على النحو التالي:

(أ) في حالة فرنسا، على سبيل المثال، إصلاح نظام الضرائب على التوسع الحضري بغية كبح الزحف العشوائي للمدن وتثبيط استخدام سيارات الأفراد؛

(ب) وإصلاح نظام منح تراخيص استخراج المياه في المملكة المتحدة.

21- وأشارت المملكة المتحدة إلى أنشطتها على مستوى الاتحاد الأوروبي الرامية إلى تشجيع الإصلاحات في السياسات الزراعية المشتركة وسياسات مصائد الأسماك المشتركة بما يحقق الاستدامة والكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية، بما في ذلك تشديد التركيز على تحسين النتائج وتخفيف آثار تغير المناخ والتنوع البيولوجي.

22- وأشارت كل من إسبانيا والمملكة المتحدة إلى قطعهما التزامات مؤخراً بإجراء تحليل شامل للإعانات العمومية التي تنطوي على آثار ضارة بالتنوع البيولوجي بما في ذلك تحديد خيارات لإلغائها أو تعديلها.

23- ويبدو النقد المحرز في هذا العنصر من الهدف 3 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي مختلطاً، حيث لا تزال الأطراف المبلّغة في مراحل العمل الأولى بوجه عام. وكحد أدنى، تبلغ الأطراف بالتزامها بتحليل السياسات العامة بغية تحديد الحوافز السلبية وخيارات إزالتها أو التخلص منها تدريجياً أو إصلاحها. وقد أجرت بعض الأطراف هذه التحليلات بالفعل، سواءً بشكل شامل أو في قطاعات محددة. بيد أن النجاح المبلغ به في إزالة الحوافز الضارة أو التخلص منها تدريجياً أو إصلاحها بالفعل يبدو محدوداً. فعلى الرغم من الإبلاغ ببعض النجاحات الحديثة، فمن اللافت للنظر عدم الإبلاغ بقصص نجاح حديثة تتعلق بسياسات الدعم القطاعية الحرجة، على سبيل المثال فيما يتعلق بالزراعة أو مصائد الأسماك.

24- وتكتسي الدراسات "التي تجري تحليلات دقيقة للبيانات المتاحة"، على النحو المتوخى في الفقرة 9 من المقرر X/44، بالأهمية في تحديد الحوافز الضارة - ففي واقع الأمر، ثمة تسلسل منطقي يبدأ من تحديد الحوافز الضارة بما في ذلك خيارات إزالتها أو التخلص منها تدريجياً أو إصلاحها وصولاً إلى اتخاذ إجراءات ملموسة على مستوى السياسات. وعلى الجانب الآخر، تجدر الإشارة إلى أنه في ضوء التحليلات وتوصيات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على سبيل المثال، التي عززتها الدراسات الوطنية بالفعل وزادت في تحديدها،² ليس من الضروري أن يبدأ العمل التحليلي بشأن هذه المسألة من الصفر، ولا سيما فيما يتعلق بالإعانات الضارة بيئياً في قطاعات من قبيل الزراعة ومصائد الأسماك. ومن ثم، فقد يكون من المفيد التأكيد على أن إجراء دراسات لتحديد الحوافز الضارة بالتنوع البيولوجي، ومنها الإعانات، لا ينبغي أن يعطل اتخاذ تدابير أنية على مستوى السياسات في الحالات التي تكون فيها الحوافز المرشحة للإزالة أو التخلص التدريجي أو الإصلاح معروفة بالفعل، وتشجيع إعطاء الأولوية لاتخاذ إجراءات في هذه الحالات. فضلاً عن ذلك، ينبغي اغتنام الفرص السانحة لإزالة الحوافز الضارة أو التخلص التدريجي منها أو إصلاحها، بما في ذلك الإعانات، التي تنشأ عن دورات استعراض السياسات القطاعية القائمة، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي.

25- وفي الحالات التي ينبغي إجراء مثل هذه الدراسات فيها لتحديد الحوافز الضارة بالتنوع البيولوجي، بما في ذلك الإعانات، فسيكون من المهم مرة أخرى أن تنعكس النتائج المتوقعة من هذه الدراسات في تدابير السياسات المتوخاة في النسخة المنقحة للاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي وخطة عملها (انظر الفقرة 12 أعلاه).

تشجيع التدابير الحافزة الإيجابية

² مثل الدراسة التي سلف ذكرها المقدمة من فرنسا، ويمكن الاطلاع على هذه الدراسة على الرابط الإلكتروني

26- يبدو أن الأطراف والحكومات الأخرى المبلّغة أكثر تقدماً بشكل واضح في تشجيع التدابير الحافزة الإيجابية، حيث يقوم جميع الأطراف المقدّمة تقريباً إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية بالإبلاغ بهذه المسألة من خلال الإحالة إلى طائفة واسعة من برامج الحوافز الملموسة المنفذة بالفعل، في قطاعات منها الزراعة والحراجة. وتشمل هذه البرامج: مدفوعات خدمات النظم الإيكولوجية؛ والإعفاءات الضريبية أو نظم الاقتطاع الضريبي؛ والدعم المقدم في مجال الإنتاج التجاري وتنمية الأسواق، بما في ذلك إصدار الشهادات والتأمين المدعوم على أنشطة اقتصادية محددة، مثل الزراعة العضوية؛ ومصارف التنوع البيولوجي. وتشير بعض المساهمات أيضاً إلى اشتراك القطاع الخاص في تصميم التدابير الحافزة الإيجابية وتنفيذها. فعلى وجه التحديد:

(أ) استحدثت إكوادور، في عام 2008، برنامج حوافز وطني لحفظ الغابات الطبيعية، يغطي أكثر من 882 000 هكتار ويستفيد منه أكثر من 90 000 مشارك منذ إنشائه؛

(ب) واستحدثت فنلندا، في عام 2008، برنامجها الخاص بالتنوع البيولوجي في الغابات الذي يهدف إلى حماية أكثر من 96 000 هكتار من الغابات ذات القيمة الإيكولوجية عن طريق إنشاء مناطق حفظ دائمة وإبرام عقود حفظ طوعية (لمدة 20 عاماً) على الأراضي الخاصة. ويتقدم ملاك الغابات للمشاركة في البرنامج من خلال عطاءات تنافسية.

(ج) واستحدثت فرنسا إعفاءات ضريبية على الأراضي غير المطورة في المناطق الرطبة والمناطق المحمية كذلك، إضافة إلى نظام الاقتطاع من ضريبة الدخل لأغراض أعمال الترميم والصيانة في هذه المناطق؛ إلى جانب تطبيق مزايا ضريبية للصناديق البيئية (fonds de donation)؛

(د) وأبلغت الهند بدعمها لإصدار شهادات للمزارع العضوية والبنية التحتية للأسواق، إضافة إلى تقديم قروض مدعومة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاعين الصغير والمتوسط اللذين يقومان باستخدام الموارد الإحيائية بطريقة مستدامة. ويجري تكميل هذه التدابير بأنشطة طوعية من القطاع الخاص لتشجيع الاستخدام المستدام للنباتات الطبية المهمة على سبيل المثال. ويمثل برنامج شهادات إبهام النماء الأخضر مبادرة طوعية لإصدار شهادات تعترف بالشركات الرائدة في مجال الحفظ الطوعي؛

(هـ) وأشارت المملكة المتحدة إلى عدد وفير من الحوافز المتاحة على سبيل المثال في إطار البرامج الزراعية البيئية، لإدارة الموائل الكبيرة وترميمها وإحيائها، إضافة إلى تحسين إدارة المياه؛ والتدابير التعويضية التي يتطلبها نظام التخطيط، وتجريب موازنات التنوع البيولوجي؛

(و) وتقدّم الولايات المتحدة الأمريكية حوافز إيجابية في إطار مبادرة موائل الطيور المهاجرة التي تُفرد 470 000 هكتار من الأراضي لاستعادة خصوبتها وتحسينها، بما في ذلك توفير الغذاء والمياه والموائل الحيوية للطيور. وتقدم أيضاً حوافز إيجابية لملاك الأراضي الزراعية في إطار برنامج احتياطي الحفظ، في شكل مدفوعات إيجارية سنوية ومساعدات لتقاسم التكلفة لإنشاء غطاءات نباتية لحفظ الموارد على المدى الطويل على الأراضي الزراعية المؤهلة.

27- وفيما يتعلق بإشراك القطاع الخاص، أشارت إسبانيا والمملكة المتحدة إلى إعداد ونشر إرشادات لمساعدة الشركات التجارية في دمج التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية في عملية صنع القرار لديهما، والإبلاغ بالآثار البيئية.

28- وأقامت الهند صلة صريحة بالإلغاء التدريجي للإعانات الضارة باعتباره جزءاً لا يتجزأ من حزمة الحوافز. فمن شأن إلغاء الإعانات الضارة بالتنوع البيولوجي أو التخلص منها تدريجياً أو إصلاحها أن يوفر تدابير حافزة إيجابية لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام بصورة أكثر فعالية و/أو أقل تكلفة. وقد يكون من المفيد الإشارة إلى هذه الصلة.

29- وأبلغ عدد من المنظمات والمبادرات الدولية بإجراء أنشطة ذات صلة لدعم البلدان في تصميم وتنفيذ التدابير الحافزة الإيجابية. وتشمل هذه الأنشطة ما يلي:

(أ) الأنشطة الحديثة لمبادرة التجارة البيولوجية التابعة للأونكتاد والتي ترمي إلى تشجيع الاستغلال التجاري للمنتجات القائمة على التنوع البيولوجي المنتجة على أساس مستدام، بما في ذلك إنشاء وتدعيم منصة التنوع البيولوجي في صناعة الأزياء ومستحضرات التجميل التابعة لها؛

(ب) الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحديد خيارات التمويل ومدفوعات خدمات النظم الإيكولوجية، بما في ذلك الدعم السياساتي والمؤسسي ذو الصلة، ضمن مشروعه العالمي الممتد ثلاث سنوات بعنوان

"بناء أطر السياسات التحويلية والتمويل لزيادة الاستثمار في إدارة التنوع البيولوجي"، الذي يموله الاتحاد الأوروبي ويغطي ثمانية بلدان (الأرجنتين وإكوادور وسيشيل وماليزيا وأوغندا وجنوب أفريقيا وكازاخستان والفلبين)؛

(ج) واستخدام قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لأغراض السياسة البيئية وإدارة الموارد الطبيعية، التي يجري إدارتها بالتعاون مع وكالة البيئية الأوروبية، إضافة إلى العمل التحليلي الذي أجري حديثاً عن فعالية التكلفة لمدفوعات خدمات النظم الإيكولوجية وعن توسيع نطاق التمويل المقدم من القطاع الخاص لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام؛

(د) وإنشاء نظام سجلّ النقاط من خلال الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ومركز البحوث الزراعية والتعليم العالي في المناطق الاستوائية لتقييم إمكانية تطبيق 14 آلية رئيسية للحواجز في سياق قطري معين؛ ودعم تحديد آليات مناسبة للإدارة المستدامة للأراضي في سياق قطري أو موقعي معين؛

(هـ) والعمل الجاري في الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة بشأن آليات التمويل الابتكارية التي تعمل على إنشاء حالة أعمال لأغراض حفظ التنوع البيولوجي بما في ذلك مبادرة التنمية الخضراء، التي تشكل منهجية موازنة لخدمات النظم الإيكولوجية في الأراضي الرطبة، إلى جانب تعاونها مع مبادرات القطاع الخاص مثل المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة وإعداد دليله المتعلق بتقييم النظم الإيكولوجية في قطاع الشركات، وما يتبع ذلك من تطبيق للنهج مع عدة قطاعات صناعية كبيرة النطاق؛

(و) العمل الذي أجراه مركز هيلمهولتز للبحوث البيئية مؤخراً لتصميم نهج شبكي يهدف إلى توفير المعارف الملائمة لمبادرة اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي للمستخدمين من دوائر العلم والسياسات، ومن ثم تعزيز الصلة بين السياسات والبحوث على وجه التحديد؛

30- ويسهم هذا العمل أيضاً إسهاماً مباشراً في بناء القدرات الوطنية أو تعزيزها، في عدد من الحالات، تمشياً مع الفقرة 8 من المقرر X/44، سواءً في شكل بناء القدرات في الأجل القصير من خلال عقد حلقات عمل وطنية أو دون إقليمية على سبيل المثال، أو في شكل أنشطة مشاريع أطول أجلاً لعدد أقل من البلدان، مثل مشروع خدمات النظم الإيكولوجية الممول من مرفق البيئة العالمية الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

31- وقد تعاون عدد من هؤلاء الشركاء بشكل وثيق مع أمانة الاتفاقية في عقد حلقات عمل لبناء القدرات تالية لمبادرة اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي عملاً بالفقرة 17 (و) من المقرر X/2 والفقرة 7 من المقرر X/44 (انظر القسم الثالث أدناه للاطلاع على التفاصيل).

تنفيذ الهدف 4 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي: أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

32- دعا مؤتمر الأطراف، في الفقرة 12 من المقرر X/44، الأطراف والحكومات الأخرى إلى تشجيع تنفيذ أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، حسب الاقتضاء، لأغراض حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، سواءً في القطاع العام أو الخاص، بما في ذلك من خلال مبادرات الأعمال التجارية والتنوع البيولوجي، وسياسات التوريد المتماشية مع أهداف الاتفاقية، وتصميم طرائق لتعزيز المعلومات القائمة على العلم والمتعلقة بالتنوع البيولوجي في قرارات المستهلكين والمنتجين، بما يتسق وينسجم مع الاتفاقية والالتزامات الدولية الأخرى ذات الصلة.

33- وبذلك، ستسهم الأطراف والحكومات الأخرى في تنفيذ الهدف 4 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، الذي يدعو الحكومات وقطاع الأعمال وأصحاب المصلحة على جميع المستويات إلى اتخاذ خطوات، بحلول عام 2020 على أقصى تقدير، من أجل تحقيق الإنتاج والاستهلاك المستدامين أو تنفيذ خطط بشأن ذلك والسيطرة على تأثيرات استخدام الموارد الطبيعية في نطاق الحدود الإيكولوجية الآمنة.

34- وأبلغت أربعة بلدان إلى جانب الاتحاد الأوروبي بما قامت به بصددها البند، بالإشارة أساساً إلى طائفة من الأنشطة الملموسة التي ترمي إلى تنفيذ الاستهلاك والإنتاج المستدامين، بما في ذلك سياسات التوريد المراعي للبيئة، ربما في سياق استراتيجيات وطنية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين أو السياسات الوطنية للتوريد المراعي للبيئة. وتشمل الأنشطة تقديم الإرشادات والمشورة المهنية بشأن تحسين كفاءة استخدام الموارد، في قطاعي البناء والإنتاج على سبيل المثال؛ ودعم تحليل دورة الحياة واختبار المنتجات الاستهلاكية؛ والنهوض بالتجارة العادلة؛ وإعداد إرشادات وأدلة للتوريد المراعي للبيئة. فعلى وجه التحديد:

(أ) سيجري استعراض الاستراتيجية الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في فنلندا في ربيع عام 2012، وهي الاستراتيجية التي استحدثت في عام 2006. وقد أنشئ مركز لكفاءة استخدام المواد لتقديم خدمات أعمال ومشورة للمستهلكين ومنظمات القطاع الخاص بطرق مختلفة لتحسين كفاءة استخدام المواد؛

(ب) وتشارك الهند في برنامج لبناء القدرات يستمر لمدة سنتين، بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي، من أجل تنفيذ المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الاستهلاك المستدام. وتشمل الأنشطة تشجيع إنشاء المباني المراعية للبيئة، والنهوض بمفهوم التجارة العادلة، وتشجيع استخدام التكنولوجيا الحديثة في إدارة المخلفات. وفيما يتعلق بالإنتاج المستدام، تشمل الأنشطة التصميم الجاري للمبادئ التوجيهية للتوريد والاشتراء المراعي للبيئة وتشجيع إنتاج الأغذية العضوية؛

(ج) ووافقت إسبانيا على خطة للتوريد المراعي للبيئة وتعمل حالياً على إعداد أدلة توجيهية لتنفيذ الخطة؛

(د) وتتضمن أنشطة المملكة المتحدة ذات الصلة: اعتماد معايير للتوريد المستدام؛ ودعم البحوث لتقييم آثار دورة حياة المنتجات؛ وإسداء المشورة التقنية وتقديم الدعم التقني لتحسين كفاءة استخدام الموارد، من خلال برنامج العمل بشأن المخلفات والموارد؛

35- وأشارت إسبانيا أيضاً إلى أن ثمة دراسة جارية حول إذا ما كان سيتم إدراج معايير محددة بشأن التنوع البيولوجي في الخطة الوطنية للتوريد المراعي للبيئة، وفقاً لأهداف الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي وخطة عملها. وقد يكون من المفيد أن تنظر أيضاً الأطراف الأخرى في الاتفاقية في هذه الصلات، حسب الاقتضاء.

ثالثاً- أنشطة الأمين التنفيذي

36- إلحاقاً بالفقرة 14 من المقرر X/44، واصل الأمين التنفيذي تعاونه مع المنظمات والمبادرات سالفة الذكر وعمد إلى تعزيزه بغية حفز ودعم وتيسير العمل المحدد في المقرر، وضمان التنسيق الفعال مع برنامج العمل المتعلق بالتدابير الحافزة إضافة إلى برامج العمل المواضيعية والشاملة الأخرى بموجب الاتفاقية. وفضلاً عن ذلك، تعاون الأمين التنفيذي مع لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالحاسبة البيئية - الاقتصادية المنوط بها مباشرة العمل الجاري لمراجعة نظام الأمم المتحدة للحاسبة البيئية - الاقتصادية المتكاملة. ويمثل تعزيز منهجيات حسابات النظم الإيكولوجية أحد عناصر هذا العمل الجاري. وبناءً على ذلك، وجه الأمين التنفيذي انتباه لجنة خبراء الأمم المتحدة للحاسبة البيئية - الاقتصادية إلى الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 والهدف 2 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي.

37- وطلب إلى الأمين التنفيذي، في الفقرة 7 من المقرر X/44، بالتعاون مع الشركاء ذوي الصلة وبمراعاة العمل الجاري في إطار مبادرة اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي والأعمال المماثلة على الصعيدين الوطني والإقليمي، عقد حلقات عمل إقليمية بشأن تبادل الخبرات العملية بين الممارسين فيما يتعلق بإزالة التدابير الحافزة السلبية أو التخفيف من آثارها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر الإعانات الضارة، وبشأن التشجيع على تطبيق حوافز إيجابية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر الحوافز القائمة على آليات السوق، بغية بناء قدرات الممارسين أو تحسينها وتعزيز الفهم المشترك بينهم. وطالبت الفقرة 17 (و) من المقرر X/2 بدعم البلدان في استخدام نتائج دراسة اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي وفي دمج قيم التنوع البيولوجي في السياسات والبرامج وعمليات التخطيط الوطنية والمحلية ذات الصلة، وذلك من خلال عقد حلقات عمل لبناء القدرات.

38- ولضمان فعالية التكلفة وتعظيم التأزر مع سلسلة حلقات العمل دون الإقليمية بشأن تنقيح الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي وخطط عملها، التي عُقدت وفقاً للطلب الوارد في الفقرة 17 (أ) من المقرر X/2، فقد عُقد عدد من حلقات العمل في شكل "مجموعات اقتصاد" متعاقبة أو مدمجة في عدد من حلقات عمل الاستراتيجية وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي؛ وتحديداً، حلقات العمل التي عُقدت للأقاليم التالية: (1) الجنوب الأفريقي (كاساني وبوتسوانا، 14-20 مارس/آذار 2011)؛ (2) جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا (جيان، الصين، 9-16 مايو/أيار 2011)؛ (3) المحيط الهادي (نادي، فيجي، 3-7 أكتوبر/تشرين الأول 2011)، والكاريبي (سان جورج، غرينادا، 17-21 أكتوبر/تشرين الأول 2011)؛ وأمريكا الوسطى (سان خوسيه، كوستاريكا، 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2011). وعُقدت حلقة عمل لبناء القدرات تالية لمبادرة اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي لإقليم شمال أفريقيا والشرق الأوسط في بيروت، بلبنان، في الفترة من 21 إلى 23 شباط/فبراير 2012. وجرى الإعداد لمجموعة اقتصادية تستمر لمدة يومين من المقرر عقدها عقب حلقة العمل الثانية الاستراتيجية وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي لأفريقيا (أديس أبابا، أثيوبيا، 28 فبراير/شباط-2 مارس/آذار 2012). ومن المزمع عقد حلقات عمل مماثلة لإقليمي أمريكا الجنوبية وأوروبا الشرقية ووسط آسيا (تبليسي، جورجيا، من المقرر عقدها مؤقتاً في الفترة من 29 مايو/أيار إلى 1 يونيو/حزيران 2012)،

39- وتعاون كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكاتبهما الإقليمية إضافة إلى مكتب مبادرة اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة ومشروع رأس المال الطبيعي تعاوناً وثيقاً في عقد هذه الحلقات؛

40- وتمثلت إحدى الفوائد التي كثيراً ما تذكر لهذه الحلقات في تعزيز وعي المسؤولين الحكوميين بالاستخدام الملائم لأساليب التقييم الاقتصادي إضافة إلى الحوافز، ويبدو أنه من المفيد مواصلة عقد مثل هذه الحلقات لهذه الفئة، ربما بشأن موضوعات محددة وفقاً للاحتياجات التي تعرب عنها الأطراف في أشباه أقاليم محددة. ومع ذلك، فإن القدرات التقنية الوطنية لاعتماد نهج للتقييم الاقتصادي وغيرها من التوصيات الواردة في دراسة مبادرة اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي غالباً ما يسلم باعتبارها تحدياً كبيراً على المستوى الوطني. وفي واقع الأمر، فإن الافتقار إلى الخبرة التقنية الملائمة، في هذا الميدان، قد يمثل في أغلب الأحيان عاملاً مقيداً مهماً أمام الاستخدام الكفؤ لأي رأس مال مالي يمكن حشده دعماً لعملية تنقيح الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي. ولا يمكن سد هذه الفجوة في الخبرة التقنية بحلقات عمل لبناء القدرات تُعقد لمرة واحدة على مدى عدد محدود من الأيام. ومن شأن المبادرة الحالية لمركز هيلمهولتز للبحوث البيئية، الجارية بالتعاون الوثيق مع مكتب مبادرة اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والتي ترمي إلى تصميم نهج شبكي يهدف إلى توفير المعرفة الملائمة بمبادرة اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي للمستخدمين من الدوائر العلمية ودوائر السياسات، أن تشكل أحد عناصر مواجهة هذا التحدي.

41- وفي هذا السياق، تشير الهند أيضاً في مساهمتها إلى الاحتياجات المحددة لطلبة الدراسات البيئية، باعتبارهم يشكلون مجموعة تركيز حرجة، لبناء قدراتهم على جوانب من بينها: (1) أشكال وأنواع التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية؛ (2) والصلات الداخلية التي تميز النظم البيئية وخدمات النظم الإيكولوجية؛ (3) والطاقة والدورات الإيكولوجية؛ (4) وأساليب التقييم الاقتصادي للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية؛ (5) وتقييمات الأثر البيئي وآثار الضرر؛ (6) والأنثروبولوجيا الإيكولوجية. ومن شأن إنشاء شبكة للشركاء الجامعيين الذين يمكن أن يقدموا تدريباً أوفى خارج المنهج على القضايا المذكورة أعلاه من أجل اختيار طلبة أو مهنيين ذوي مستوى متقدم من البلدان النامية، بالاقتران مع برنامج منح تعليمية دولي ممول من مانحين، أن يكون بمثابة مبادرة تكميلية يمكن النظر فيها مجدداً.

رابعاً - استنتاجات عامة

42- أرسلت مساهمات من سبعة أطراف (ستة بلدان ومنظمة إقليمية واحدة للتكامل الاقتصادي) وحكومة أخرى واحدة، وهو ما يشكل عينة صغيرة للغاية لقياس التقدم الكلي في تنفيذ المقرر X/44 وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي ذات الصلة. وما زاد هذا الأمر سوءاً أن عدد الأطراف من البلدان النامية التي قدمت معلومات لم يتجاوز البلدين، وعدم تلقي أي مساهمات من البلدان التي تمر بمرحلة تحول اقتصادي. وفي حين أنه من الممكن إعداد بعض التوصيات ذات السريان العام على أساس هذه العينة الصغيرة، فقد أرسل الأمين التنفيذي مجدداً دعوة لتقديم مساهمات وسيعمل على إعداد تحليل محدث وتقرير مرحلي لعرضهما لنظر مؤتمر الأطراف في اجتماعه الحادي عشر.

43- وتشير التحليلات السابقة إلى محدودية القدرات القائمة في مجال تقييم خدمات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي وفي تصميم وتنفيذ التدابير الحافزة، ولا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول اقتصادي. ومن الممكن أن يشكل ذلك أحد الأسباب الكامنة لقلّة عدد المساهمات المتلقاة من هذه البلدان. ومن ثم، فقد يكون من المفيد الجمع بين تجديد الدعوة لتقديم معلومات ذات صلة، المشار إليها في الفقرة السابقة، وإرسال دعوة للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول اقتصادي لتقديم معلومات عن العوائق التي تعترض تنفيذ المقرر X/44 وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي ذات الصلة، وتحديد الأهداف 2 و3، وعن أي احتياجات محددة لبناء القدرات أو تعزيزها. ويمكن أن يرشد ذلك الجهود الرامية إلى تقديم أنشطة بناء القدرات هذه من جانب المنظمات والمبادرات الدولية، على النحو المتوخى في الفقرة 8 من المقرر X/44.